قرار الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والThousands of صرف(20) لعام 2012م في اجتماعها المنعقد بتاريخ 9 RGB 1433 ه الموافق 5/5/2012م في الشكوى المقدمة من الخلل في الإيداع والمستلزمات الطبية ضد البرنامج الوطني للإيداع الدولي، وزارة الصحة بشأن المناقصة رقم (10/2011) الخاصة بشراء و توريد الأنسولين البشري:

نظرت الهيئة العليا في الشكوى المقدمة من الخلل في الإيداع والمستلزمات الطبية ضد البرنامج الوطني للإيداع الدولي - وزارة الصحة بشأن المناقصة رقم (10/2011) الخاصة بشراء و توريد الأنسولين البشري والتي أشار فيها الشاكى بأنه تم استبعاد عطائه المقدم بتاريخ 12/24/2011م، رغم أنه أفضل عطاء مستوي كلفة الشروط والمتطلبات والمواصفات الفنية طبقاً لقانون المناقصات ومقدما من شركة مختصة بناءً على الإعلان المنشور في الصحيفة الرسمية وتم قبولها من قبل الهيئة العليا للأدوية، وصدر إلى عدة دول عربية منها (الإمارات العربية المتحدة والأردن وعمان وسوريا) ودول أجنبية وتقوم هذه الشركة حالياً بإنشاء أول مصنع يو بي تكنولوجي (Neo Biocon) في الشرق الأوسط وتم زيد على بحسب الأولويات المفقودة من عرض العسل، وقد وضع شرط بكراسة المناقصة وهو أن تكون الشركة والأصناف مسجلة في الهيئة العليا للأدوية، وأن الشاكى تقدم في هذه المناقصة بناء على الإعلان المنشور في الصحيفة الرسمية وتم فتح المخازن بتاريخ 12/24/2011م بحضور جميع المقدمين وكان أقل عطاء هو عطاء الشاكى وتاخرت إجراءات الترسية حتى تاريخ 10/4/2012م، وتلت التعريض من قبل شركة نوع الدنمركية بفرق يتضمن على عطاء الشاكى بـ71250 دولاراً في قيمة العطاء وتم استبعاد الشاكى بدون أي سبب من الناحية العلمية والفنية والتقنية، حيث أن كلفة الشروط والمتطلبات والمواصفات للمناقصة متوفرة بحسب قانون المناقصات. يرجى الملاحظة أن:

1. الشركة وأصناف الأنسولين البشري التابعة لها مسجلة في الهيئة العليا للأدوية - اليمن
2. تم تجربة فعالية أصناف الأنسولين التابعة للشركة سريعاً في مستشفى الثورة وأثبتت الأصناف فاعليتها على المرضى المتراددين على قسم الباطنية بإدارة الدكتور يحيى العزي عضو لجنة الفنية للهيئة العليا للأدوية ورئيس قسم الباطنية بمستشفى الثورة.
3. أصناف الشركة متداولة في بلد المنشأ منذ عام 2002م.
الشركة حائزة على عدة شهادات(شهادة التصنيع الدوائي الجيد GDA شهادة UK-GMP المطلوبة الأبحاث وخطوط الإنتاج - حيث تقوم بتصنيع الأساليب البشري المستخدم عن طريق الفم لصالح شركة فيز الأمريكية وهو يعتبر أحد أكثر المنتجات الأساليب.

- قام الشريك بالتوفر كافة متطلبات لجنة المناقشات - وزارة الصحة أولاً بأول على النحو التالي:

1. قدم الشريك كافة المستندات والمتطلبات حسب شروط المناقة بتاريخ 21/12/2011م.
2. تم توفير وتسليم كافة نواتج المستندات بتاريخ 24/2/2012م بموجب رسالة البرنامج.
3. تم تمديد فترة الضمان وعرض السعر بتاريخ 11/3/2012م بموجب رسالة البرنامج.

كل ما تم ذكره أعلاه بالإضافة إلى متطلبات أخرى بحسب شروط المناقة تم إرفاقها مع عرض السعر وأنه قد بذل قصارى جهد في توفير كافة المتطلبات بحسب قانون الجمهورية اليمنية للمناقصات والمزايدة وأن الترسيب إذا كانت تتبع شركات ووكالات محترفون فلا داعي لأن تتم الجهة المعنوية بالإعلان عن المناقة وفتح باب المناقشات الأخرى مع الأخذ بالاعتبار أن أحد أهداف المناقشات الحد من الاحتكار طالبًا من الهيئة التوجيهية بإيقاف أي إجراءات خاصة بهذه المناقة مما فيه المصلحة العامة التي تمكن المواطنين من الحصول على الملائمات الدوائية التي تهدف إلى توفير الدواء بالسعر والفعالية المضمونة.
وجهت الهيئة العليا مذكرة إلى الجهة ب_ADC (450) وتاريخ 22/4/2012م، لإبلاغها بأولويات الموضوع، ورددت الجهة على الهيئة بمذكرة رقم (129/2012م) وتاريخ 30/4/2012م، تضمنت الآتي:
- قام البرنامج بإصلاح مناقصة عامة لشراء وتوريد الأنسولين لمرضى السكر.
- تقدم لشراء المناقصة خمس شركات، وتتم فتح مقترضات أربعة متقدمة.
- أثناء التحليل انحصر التنافس بين شركتين (نوفو الدنماركية وبيكد الهندية) حيث كانت الشركات متقدمتين ومستجدين للشروط المناقصة بحسب تقرير لجنة التحليل.
- أوصت لجنة التحليل الفني والمالية برؤية ترشيح المناقصة على شركة نوفو الدنماركية.
- وجدت درجات السعر بين الشركات وواقع واحد وسبعين ألفًا ومائتين وخمسين دولارًا تقربيًا.
- وان من أهم أسس الترشيح: شركة نوفو الدنماركية الرقمية.
- إن شركة نوفو الدنماركية شركة عالمية ذات سمعة عالية ودقيقة ومنافسة من غير الشركات ذات مراحل مناقصات متقلبة.
- إن شركات نوفو الدنماركية أصنافها (الأنسولين جرعة واحدة وسبعاء منها عدة مرات، وثلاث مناقصات متقلبة على الأقل).
- تم تنظيم أي شكاوى من الأساتذة أو المرضى حول أصنافها.
- الأنسولين المصنع من قبل شركة نوفو متوافق مع الأسواق العالمية، ومنذ سنوات عدة، ولم تتجاوز الأنسولين ومعظم دول العالم.
- معظم مناقصات دول مجلس التعاون الخليجي ترشح على شركة نوفو.
- توصية الأساتذة في الهيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء وتركيبهم لأنسولين شركة نوفو.
- فالسعار في الجانب المحلي لا يمثل عائق أمام تشرير الصنف على شركة نوفو إذا ما قورن بوجودة الصنف وضمان فعاليته للمريض وحمايتها على صحته التي هي أعلى شروط الوطن.
- الأنسولين المصنع من قبل الشركة الهندية يكون لم يجرب ولم يسبق شراوة وفترة تداوله في اليمن لا تتجاوز بضعة أشهر.
- وجود شرط من شروط المناقصة ينص على أن الترشيح على الصنف لا تعتمد على أقل سعر.
- بمراجعة الهيئة العليا للأوراق المتعلقة بالمناقصة تبين وجود عدد من الانتهادات وهي:
1- عطاء الشاكى اقل العطاءات المقدمة سعراً ومستجيب لكافة شروط المناقصة ومطالب

المواصفات، وضمن بنود الاستجابة الأولية (تداول للأصداف - في بلد المنشأ - الشهادات -

الدراسات للعينات) وفقاً لجنة التحليل.

2- تم الإرسال على مؤسسة الرفاة بمبلغ وقدره (1000.250) دولاراً عملاً بترقية اللجنة

المشكلة من قبل وكيل وزارة الصحة العامة لقطاع الطب العلاجي في الأخصائيين في

هيئة مستشفى الثورة-صنعاء والذي أوصى بأفضلية شركة نوفوهو إلى جانب التقرير

الطني وثليدي الذي تم فيه استبعاد عطاء الشاكى بمبرر (لم يسبق الشراء وفترة

الداوم للأصناف في اليمن ليست طويلة وبسبب الجودة) مما يظهر التناقض الواضح

من قبل الجهات إذ كيف يمكن لعطاء مستجيب لكافة المطلوبات الأولية والشروط

المطلوبة والطابعية فنّاً أن يكون ذا جودة منخفضة.

3- تم تستنجد اللائحة التي تم الأخذ بها للإرسال على معايير محددة في وثيقة المناقصة

بل أشارت إلى أن سيب الأفضلية هو (إن الأنصونين مرجوب ومعتمد دولياً ومستخدم في

دول الجوار) وذلك بالجوانب (ب) من المادة (165) من اللائحة التنفيذية

والتي نصت على أن "تخضع عملية تقسيم العطاءات للمعايير والمنهجية الموضحة في

وثيقة المناقصة... الخ".

4- هناك دراسة سريّة في عطاء الشاكى صارمة من هيئة مستشفى الثورة بصعوبات

موجهة لمدير عام الهيئة العليا للأدوية (هي نفس جهة لجنة التقييم) بتاريخ

10/10/2011 تم الإشارة فيها بأنه تم تقسيم الأنصونين المقدم من مؤسسة الخليل

وكانت النتيجة 90%.

5- عند قيام اللجنة الفنية بالتحليل تم الخلط بين الاستجابة الأولية والتأهيل اللاحق

وضعها في جدول واحد. كما بين الجدول قيام اللجنة بوضع عبارة (شركة عالمية)

أمام أربعة من المعايير المطلوب استيفاؤها من قبل الشركة الموصى بالإرسال عليها بدلًا

من عبارة مستجيب أو غير مستجيب.

6- يشير التقرير الخاص بتحليل العطاءات إلى إحدى فقراته إلى أن أحد أسباب استبعاد

أحد المتقدمين "عدم تحديد التقدم بطريقة الدفع" في حين أن طريقة الدفع محددة في

الوثيقة من قبل صاحب العمل.
7- عدم التقيد بالمعايير الواردة في وثيقة المناقصة حيث تضمنت المواصفات الفنية إجراء اختبارات على العينات في مختبر الصحة العام إلا أنه لا يوجد ما يؤكد قيام الجهة بهذه الاختبارات.
8- أورت الجهة في ردها عددًا من الأسباب التي أدت للرساء على العطاء الثاني في الترتيب من حيث أقل الأسعار المقبولة، إلا أن تلك الأسباب لا تنتمي مع الشروط والمعايير الواردة في وثيقة المناقصة وبالتالي لا يجوز عليها تبرير الرساء على العطاء المذكور.

وبناء على ما سلف بيانه قررت الهيئة العليا قبول الشكوى واتخذت الإجراءات التصحيحية الآتية:
1- إلغاء قرار الرساء.
2- على الجهة إعادة تقييم العطاءات وفقا للمعايير والمنهجية الموضحة في وثيقة المناقصة.

صدر بتاريخ 9 رجب 1433 هـ الموافق 30/5/2012م

أ/ أمين موروف الحند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الحليم أحمد المولى
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. ياسين محمد الحراسي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الملك محمد المرعي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

Sana’a - Al-Zubairy St. Tel:(967-1-211117)Fax:(967-1-539202).Box:(4411) Sana’a
E-mail:HATC@yemen.net.ye